

النكاح المنقطع (دراسة قرآنية فقهية مقارنة)

م. د. زين العابدين عبد علي طاهر
جامعة ميسان/ كلية التربية الأساسية

مقدمة:

إن موضوع زواج المتعة استأثر بمساحة واسعة من الجدل والنقاش بين فقهاء المذاهب الإسلامية، وقد كثر الأخذ والرد في توجيه النصوص الواردة في ذلك، ومما هو واضح ولا يقبل الجدل أن الشريعة الإسلامية جاءت لتغطي كل حاجات البشر، فالتكليف الشرعي، هو الحكم الصادر من المولى لتنظيم حياة الناس وبمختلف طبقاتهم ومستوياتهم، والمولى تعالى ينظر لاستقرار حياة الفرد من خلال تكامله من نواح عدة، أهمها أن خلق له من نفسه زوجاً ليسكن إليها، والخطاب لكلا الجنسين، قال تعالى (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) ^١.

والنص القرآني هذا كان مؤيداً بكثير مما ورد عن السيرة النبوية، كقول الرسول الأكرم، (ص): يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ^٢، هذا لمن له القدرة على إنشاء الأسرة التي قد يحلم في تكوينها، ولذا كانت العناية الإلهية مراعية لمن لم يستطع أن يتحمل أعباء الزواج، ففتحت له باباً أسمته باب الإستمتاع الى أجل مسمى، قال تعالى: (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا) ^٣.

وبغض النظر عن معارضة البعض لمثل هذا النوع من الزواج ومحاولة منعه بالخروج عن سنة النبي (ص)، إلا أن من مارسه وجد فيه المتعة الحقيقية، من رفع أعباء الزواج الدائم عن الضعفاء والمتعفين، ومنع الوقوع في الخطيئة المؤدية الى الزنا.

ولأهمية الموضوع وجدنا متعة البحث عن أصل هذا النوع من النكاح، الذي أقره القرآن الكريم والسنة المباركة. فكان البحث موزعاً على ثلاثة مباحث مع تمهيد، تناولنا في التمهيد معنى المتعة، وذهبنا مع المبحث الأول في استعراض النص القرآني الوارد في مشروعية الزواج المؤقت، وتناولنا في المبحث الثاني، مشروعيته في السنة المباركة، وفي المبحث الثالث، أخذنا نماذج من الصحابة ممن مارس هذا النوع من الزواج المؤقت (المتعة).

تمهيد: المتعة لغة واصطلاحاً

الْمُتْعَةُ لُغَةً: هي: الْمَتَاعُ وَالْمُتْعَةُ وَالْمُنْعَةُ، وَالْمُنْعَةُ وَالْمُنْعَةُ أَيضاً: الْبُلْغَةُ.

وَمُتْعَةُ الْمَرْأَةِ: مَا وُصِلَتْ بِهِ بَعْدَ الطَّلَاقِ، وَقَدْ مَتَّعَهَا ^٤.

قال الأزهري: والمتاع في اللغة: كل ما انتفع به، فهو متاع. قال: وقوله: ومتعوهن على الموسع قدره ليس بمعنى: زدوهن المتع؛ إنما معناه: أعطوهن ما يستمتعن به. وكذلك قوله: وللمطلقات متاع بالمعروف ^٥.

وفي تاج العروس: والمتعة بالضم والكسر اقتصر الجوهري على الضم والكسر نقله الصاغاني في التكملة: اسم لتمتيع كالممتاع وفي العباب: المتعة والمتاع: اسمان يقومان مقام المصدر الحقيقي وهو التمتيع وهو في اللسان أيضاً هكذا قال ومنه قوله تعالى: متاعاً إلى الحول غير إخراج أراد: متعوهن تمتيعاً فوضع متاعاً موضع تمتيع ولذلك عداه بالي أي: أنفعوهن بما توصون به لهن من صلة تقوهن إلى الحول

^١ - الروم / ٢١

^٢ - ظ: النسائي / ٦ / ٥٨

^٣ - النساء / ٢٤

^٤ - ابن سيدة المحكم والمحيط الأعظم / ١ / ٢٢٣

^٥ - ظ: ١، تهذيب اللغة: ١ / ٢٥٣ / مادة / متع.

ومن المَجَازِ : الْمُتَعَةُ بِالضَّمِّ : أَنْ تَتَزَوَّجَ امْرَأَةٌ تَتَمَتَّعُ بِهَا أَيَّامًا ثُمَّ تُخَلِّي سَبِيلَهَا.¹
المتعة اصطلاحاً :

قال في المذهب: (وأما نكاح المتعة فهو نكاح ينعقد بأجل معين ومهر معلوم، وبذلك يبين من النكاح المستدام).²
قال في المغني: (معنى نكاح المتعة أن يتزوج المرأة مدة مثلاً، فيقول زوجتك إبنتي شهراً أو سنة أو إلى إنتهاء الموسم أو قدوم الحاج وشبيهه ، سواء كانت المدة معلومة أو مجهولة)³
قال السبحاني (فأما زواج المتعة : فهو عبارة عن تزويج المرأة الحرة الكاملة نفسها إذا لم يكن بينها وبين الزوج مانع - من نسب أو سبب أو رضاع أو إحصان أو عدة أو غير ذلك من الموانع الشرعية - بمهر مسمى إلى أجل مسمى بالرضا والاتفاق ، فإذا انتهى الأجل تبين منه من غير طلاق . ويجب عليه مع الدخول بها - إذا لم تكن يائسة - أن تعتد عدة الطلاق إذا كانت ممن حيض وإلا فبخمس وأربعين يوماً)⁴

المبحث الأول : المتعة في القرآن الكريم

أجمع العلماء ،من أهل الفقه والتفسير وغيرهم على أن المتعة أو الزواج المؤقت، وباختلاف ملهم ونحلهم، على أن الله تبارك وتعالى، ذكر في كتابه العزيز ما يدل صراحة على تشريع الزواج المؤقت ، انطلاقاً من قوله تعالى(فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً)⁵
الآية المباركة تدل بوضوح على تشريع نكاح المتعة، لوحدة السياق الذي تناول في الآيات السابقة عليها مشروع النكاح، قال تعالى(فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ)⁶، بعد ذكر المحرمات من النساء ، قال تعالى: { حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ... }⁷، وبعد استكمال عرض المحرمات ، اتجه القرآن الكريم الى بيان ما أحل للمؤمنين ما وراء ذلك، قال تعالى: { وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ }⁸.

ولمشروعية نكاح المتعة ، علق القرآن الكريم إتيان ذلك بالمهر ، الذي أطلق عليه بالأجر، قال تعالى: (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً)⁹ ، فيكون طلب المهر ملازماً لمشروعية النكاح المذكور.

أقوال وآراء المفسرين

الأول: مفسرو الإمامية:

استدل مفسرو الإمامية على مشروعية النكاح المنقطع -نكاح المتعة- في ضوء الفهم الذي استوحوه من الآيات القرآنية الدالة على ذلك.

قوله تعالى(فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً)¹⁰

قال الشيخ المفيد(ت ٤١٣ هـ) في معرض بيان الآية المباركة: (فأحل جل اسمه نكاح المتعة بصريح لفظها وبذكر أوصافه من الأجر عليها والتراضي بعد الفرض من الازدياد في الأجل وزيادة الأجر فيها)¹¹.

ثم أنه، يرى أن المتعة حقيقة شرعية، ويفرق بينها وبين النكاح الدائم قائلاً:
أ - المتعة حقيقة شرعية في المدعى لمبادرة الفهم والإستعمال .

1- ظ: محمد بن عبد الرزاق الحسيني ، تاج العروس / ١ / ٥٥٣٧ / مادة / متع

2-القاضي ابن البراج

3- عبد الله بن قدامة / ٧ / ٥٧١

4- أعضاء على عقائد الشيعة الإمامية / ٤٦٦

5- النساء / ٢٤

6- النساء / ٣

7- النساء / ٢٣

8- النساء / ٢٤

9- النساء / ٢٤

10- النساء / ٢٤

11- تفسير القرآن الكريم / ١١٤

ب - أنه تعالى وصفه بالأجر، وفي الدائم بالفريضة والنحلة والصداق^١. ويرى الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) قال الله تعالى: (فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة) قال الحسن هو النكاح، وقال ابن عباس والسدي هو المتعة إلى أجل مسمى. وهو مذهبنا، لأن لفظ " الاستمتاع " إذا أطلق لا يستفاد به في الشرع إلا العقد المؤجل، وإن كان في أصل الوضع معناه الانتفاع. ولا خلاف أن الشيء إذا كان له وضع وعرف شرعي يجب حمله على العرف دون الوضع، لأنه صار حقيقة والوضع مجازا والحكم للطارئ. ألا ترى أنهم يقولون " فلان يقول بالمتعة وفلان لا يقول بالمتعة. لأننا نقول: إن هذه زوجة، ولا يلزم أن يلحقها جميع أحكام الزوجات من الميراث والطلاق والايلاء والظهار واللعان، لأن أحكام الزوجات تختلف^٢. ويرى الشيخ الطبرسي أن هذا المعنى يتعلق بنكاح المتعة خاصة، مستدلاً على ذلك بثبوت الأجر لها. قال: (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فاتوهن أجورهن)، معناه: فاللاتي عقدتم عليهن هذا العقد من جملة النساء فأعطوهن أجورهن، فأوجب إتياء الأجر بنفس العقد، وإنما يجب كمال المهر بنفس العقد في نكاح المتعة خاصة^٣.

ويستدل قطب الدين الراوندي (ت ٥٧٣ هـ)، على كون الآية في مورد نكاح المتعة دون الدائم، في قوله تعالى: وقد روي عن ابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب وسعيد بن جبير أنهم قرأوا (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى) وذلك صريح بما قلناه. على أنه لو كان المراد به عقد النكاح الدائم لوجب لها جميع المهر بنفس العقد لأنه قال تعالى " فاتوهن أجورهن " يعني مهورهن عند أكثر المفسرين. وذلك غير واجب بلا خلاف، وإنما يجب الأجر بكماله في عقد المتعة بنفس العقد. ولا يعترض هذا بقوله تعالى: (وأتوا النساء صدقاتهن نحلة)، لأن آية الصدقة مطلقة وهذه مقيدة بما قبلها، مع أنه فصل سبحانه فقال " وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم^٤. ويرى، في موقع آخر، قوله تعالى: (فما استمتعتم به منهن)، فالمعنى فمن نكحتموها منهن نكاح المتعة فاتوهن أجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة، لأن الزيادة في الأجر والأجل لا يُلحق إلا بالعقد المؤجل^٥.

وأما ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨ هـ)، فيستفيد من دلالة لفظ العوض بالتفريق بها بين النكاح الدائم والمنقطع فيرى أن الآية صريحة في النكاح المنقطع دون الدائم، فقال: وقوله: (فما استمتعتم) دلالة على النكاح المؤجل دون المؤبد، بأنه تعالى سمي العوض عليه أجرا ولم يسم العوض على النكاح المؤبد بهذا الاسم في القرآن كله بل سماه نحلا وصدقا وفرضا، ولفظ الاستمتاع لا يفيد إلا نكاح المتعة^٦.

وذهب ابن إدريس الحلبي (ت ٥٩٨ هـ)، إلى دلالة الآية المباركة على مشروعية النكاح المنقطع هو مذهبه، فقال: (قال الله تعالى: فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة، قال الحسن: هو النكاح، وقال ابن عباس والسدي: هو المتعة إلى أجل مسمى، وهو مذهبنا، لأن لفظ " الاستمتاع " إذا أطلق لا يستفاد به في الشرع إلا العقد المؤجل وإن كان في أصل الوضع معناه الانتفاع، ولا خلاف أن الشيء إذا كان له وضع وعرف شرعي يجب حمله على العرف دون الوضع، لأنه صار حقيقة والوضع مجازا والحكم للطارئ، ألا ترى أنهم يقولون: فلان يقول بالمتعة وفلان لا يقول بالمتعة؟ ولا يريدون إلا العقد^٧ (المخصوص ..)

الثاني: مفسرو العامة

١- المصدر نفسه / ١٤٨

٢- التبيان / ٢ / ١٦٥

٣- مجمع البيان / ١ / ٣٨٩

٤- فقه القرآن / ٢ / ١٠٥

٥- المصدر نفسه / ٢ / ١٠٩

٦- متشابه القرآن / ٢ / ١٨٩

٧- المنتخب من تفسير القرآن والنكت المستخرجة من كتاب التبيان / ١٧٠

يورد ابن جرير الطبري ما يؤيد أن الآية المباركة تتحدث عن النكاح المنقطع فقال: (عن السدي: فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فأتوهن أجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة . فهذه المتعة الرجل ينكح المرأة بشرط إلى أجل مسمى ، ويشهد شاهدين ، وينكح باذن وليها ، وإذا انقضت المدة فليس له عليها سبيل وهي منه برية ، وعليها أن تستبرئ ما في رحمها ، وليس بينهما ميراث ، ليس يرث واحد منهما صاحبه . حدثني محمد بن عمرو ، قال : ثنا أبو عاصم ، عن عيسى ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد: (فما استمتعتم به منهن) قال : يعني نكاح المتعة . حدثنا أبو كريب ، قال : ثنا يحيى بن عيسى ، قال : ثنا نصير بن أبي الأشعث ، قال : ثنا حبيب ابن أبي ثابت ، عن أبيه ، قال : أعطاني ابن عباس مصحفاً ، فقال : هذا على قراءة أبي . قال أبو كريب ، قال يحيى : فرأيت المصحف عند نصير فيه : فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى .

وذهب ابن أبي حاتم إلى دلالة الآية على نكاح المتعة في ضوء ما نقل جملة من الأحاديث الدالة على ذلك، فقال : (حدثنا أبو سعيد الأشج ، ثنا إسحاق بن سليمان ، عن موسى بن عبيدة قال : سمعت محمد بن كعب القرظي ، عن ابن عباس قال : كانت متعة النساء في أول الإسلام ، كان الرجل يقدم البلدة ، ليس معه من يصلح له ضيعته ولا يصلح بحفظ متاعه ، فيتزوج المرأة إلى قدر ما يرى أنه يفرغ من حاجته ، فتتظر له متاعه وتصلح له ضيعته ، وكان يقول : فما استمتعتم به منهن نسختها محصنين غير مسافحين وكان الإحصان بيد الرجل ، مسك متى شاء ويطلق متى شاء .

وقال الجصاص في بيان الآية المباركة: (فما استمتعتم به منهن) يعني : دخلتم بهن ، (فأتوهن أجورهن) كاملة ، وهو كقوله تعالى : (وأتوا النساء صدقاتهن نحلة) وقوله تعالى : (فلا تأخذوا منه شيئاً) . والاستمتاع هو الانتفاع ، وهو هنا كناية عن الدخول ، قال الله تعالى : (أذهبتم طبيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها) يعني تعجلتم الانتفاع بها ، وقال : (فاستمتعتم بخلاقكم) يعني : بحظكم ونصيبكم من الدنيا ، فلما حرم الله تعالى من ذكر تحريمه في قوله : (حرمت عليكم أمهاتكم) وعنى به نكاح الأمهات ومن ذكر معهن ، ثم عطف عليه قوله : (وأحل لكم ما وراء ذلكم) ، اقتضى ذلك إباحة النكاح فيمن عدا المحرمات المذكورة ، ثم قال : (أن تبتغوا بأموالكم محصنين) يعني والله أعلم : نكاحا تكونون به محصنين عفائف غير مسافحين ، ثم عطف عليه حكم النكاح إذا اتصل به الدخول بقوله : (فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن) فأوجب على الزوج كمال المهر . وقد سمي الله المهر أجرا في قوله : (فأنكحوهن بإذن أهلن وأتوهن أجورهن) فسمى المهر أجرا ، وكذلك الأجور المذكورة في هذه الآية هي المهور . وإنما سمي المهر أجرا لأنه بدل المنافع^١

ويؤكد الشوكاني كون المراد من الآية المباركة نكاح المتعة، ما ذهب إليه الجمهور، بقراءة ابن عباس وغيره. فقال : (وقد اختلف أهل العلم في معنى الآية : فقال الحسن ومجاهد وغيرهما : المعنى فما انتفعتن وتلدنتم بالجماع من النساء بالنكاح الشرعي (فأتوهن أجورهن) أي مهورهن . وقال الجمهور : إن المراد بهذه الآية نكاح المتعة الذي كان في صدر الإسلام ، ويؤيد ذلك قراءة أبي بن كعب وابن عباس وسعيد بن جبيرة (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فأتوهن أجورهن) ،^٢

وأما صاحب التفسير الحديث فيرى : (أنا الجملة احتوت نكاح المتعة وهو عقد بين امرأة ورجل على مدة معينة لستمع بها فيها لقاء أجر معين ، فإذا انتهت المدة فسخ العقد دون تطبيق مع جواز التراضي على تمديد المدة لقاء أجر جديد . وكان هذا جارياً عند العرب قبل الإسلام ، ومع أن في إستنباط إباحة نكاح المتعة من العبارة تحميلاً لا تتحمله هي وبقية الآية والآيات السابقة، وإن التأويل الذي تقدم هو الأوجه حسبما يتبادر لنا ، مع التنبيه إلى نقطة هامة وهي أن المهر ليس مقابل الوطء فحسب وإنما هو لتوطيد الميثاق الزوجي بصورة عامة ، فأن المفسرين جميعهم أداروا الكلام في سياق هذه الآية على نكاح المتعة^٣

1- جامع البيان عن تأويل القرآن ١٨ / ٥

2- تفسير القرآن العظيم ٩١٩ / ٣

3- أبو بكر أحمد بن علي الرازي ، أحكام القرآن ١٨٤ / ٢

4- فتح القدير ٤٤٩ / ١

5- محمد عزة دروزة، التفسير الحديث ٨٠ / ٨

المبحث الثاني: المتعة في السنة الشريفة

استفاضت الروايات الواردة في مشروعية نكاح المتعة، فبلغة من الكثرة ما تناقلته كتب الحديث لدى الفريقين،

ما نقله الشيخ المفيد، قال: عن عبد الله بن مسعود قال: كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس لنا نساء، فقلنا: يا رسول الله ألا نستخصي؟ فنهانا عن ذلك، وأمرنا أن ننكح المرأة بالثوب^١، والرواية واضحة الدلالة، في مشروعية النكاح المؤقت، لأن السائل مسافراً وليس مقيماً، فهو في حالة جهاد، وهذا يستدعي كون المقاتل لا يدري أيعود سالماً أم ينال الشهادة، فليس من المعقول أن يكون مراد السائل بالنكاح الدائم، هذا من جهة ومن جهة أخرى، أن السؤال من النبي (ص) لم يكن وارداً من شخص واحد، بل يبدو من الكثيرين بدلالة قوله (ألا نستخصي) (فنهانا)، ثم أن نكاح المرأة بالثوب فيه دلالة واضحة على بساطة كلفة هذا النوع من الزواج لمحدودية وقته.

وقال أيضاً: عن جابر، قال: خرج منادي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: "إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أذن لكم فتمتعوا، يعني نكاح المتعة"^٢. وفي سنن أبي داود قال: (عن أبي الزبير، عن جابر: "كنا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم نستمتع بالقبضة من الطعام"، على معنى المتعة)^٣.

ما رواه البخاري في صحيحه، عن أبي نضرة، قال: (كان ابن عباس يأمر بالمتعة وكان ابن الزبير ينهى عنها، فذكرت ذلك لجابر بن عبد الله، فقال تمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)^٤. الترمذي (عن ابن شهاب أن سالم بن عبد الله حدثه أنه سمع رجلاً من أهل الشام وهو يسأل عبد الله بن عمر عن التمتع بالعمرة إلى الحج، فقال عبد الله بن عمر: هي حلال، فقال الشامى إن أباك قد نهى عنها فقال عبد الله بن عمر: رأيت إن كان أبي نهى عنها وصنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم: أمر أبي يتبع أم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال الرجل: بل أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لقد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم^٥.

وفي صحيح مسلم: (قال ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أن عبد الله بن الزبير قام بمكة فقال إن ناساً أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم يفتنون بالمتعة يعرض برجل فناداه فقال إنك لجلف جاف فلعمري لقد كانت المتعة تفعل على عهد امام المتقين (يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم) فقال له ابن الزبير فجرب بنفسك فوالله لئن فعلتها لأرجمنك بأحجارك قال ابن شهاب فأخبرني خالد بن المهاجر بن سيف الله أنه بينا هو جالس عند رجل جاءه رجل فاستفتاه في المتعة فأمره بها فقال له ابن أبي عمرة الأنصاري مهلاً قال ما هي والله لقد فعلت في عهد امام المتقين قال ابن أبي عمرة أنها كانت رخصة في أول الاسلام لمن اضطر إليها كالميتة والدم ولحم الخنزير)^٦.

أخرج أحمد: عن عمران بن حصين قال نزلت آية المتعة في كتاب الله تبارك وتعالى وعملنا بها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم تنزل آية تنسخها ولم ينهاها النبي صلى الله عليه وسلم حتى مات^٧.

1- خلاصة الإيجاز / ٣٦

2- المصدر نفسه / ٣٦

3- سليمان ابن الأشعث / ١ / ٤٦٨

4- مسلم النيسابوري / ٤ / ٥٩

5- محمد بن عيسى الترمذي / ٤ / ١٨٥

6- مسلم بن الحجاج / ٢ / ١٠٢٣

7- مسند أحمد

في الكافي عن إسماعيل ابن الفضل الهاشمي ، قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المتعة فقال : الق عبد الملك بن جريح فسله عنها فإن عنده منها علما فلقيته فأملى علي منها شيئا كثيرا في استحلالها فكان فيما روى لي ابن جريح قال : ليس فيها وقت ولا عدد إنما هي بمنزلة الإماء يتزوج منهن كم شاء وصاحب الأربع نسوة يتزوج منهن ما شاء بغير ولي ولا شهود فإذا انقضى الأجل بانث منه بغير طلاق ويعطيها الشيء اليسير وعدتها حيضتان وإن كانت لا تحيض فخمسة وأربعون يوما^١.

ما ذكره أبو عبد الله الفكاخي : قال بنكاح المتعة . . . جماعة من التابعين حدثنا يعقوب بن حميد ، قال : ثنا عبد الله بن الحارث المخزومي ، قال : حدثني غير واحد ، أن محمد بن هشام سأل عطاء بن أبي رباح عن متعة النساء ، فحدثه فيها ولم يربها بأسا . قال (فقدم) القاسم بن محمد ، قال : فأرسل إليه محمد بن هشام ، فسأله . فقال : لا ينبغي هي حرام . قال ابن هشام : عطاء حدثني فيها . وزعم أن لا بأس بها ! ، فقال القاسم : سبحان الله ، ما أرى عطاء يقول هذا . قال : فأرسل إليه ابن هشام ، فلما جاءه قال : يا أبا محمد حدث القاسم الذي حدثتني في المتعة . فقال : ما حدثتك فيها شيئا . قال ابن هشام : بلى قد حدثتني . فقال : ما فعلت ، فلما خرج القاسم . قال له عطاء : صدقت أخبرتك ، ولكن كرهت أن أقولها بين يدي القاسم ، فيلعني ويلعني أهل المدينة^٢.

المبحث الثالث: عمل الصحابة والتابعين

ثبت من خلال سيرة الصحابة والتابعين العمل بما جاء عن رسول الله (ص)، من مشروعية نكاح المتعة، حيث مارسها كبار الصحابة في زمن النبي (ص)، وبعده، وقد ورد في ذلك من الأحاديث المستفيضة والمعتمدة ، ما يثبت ذلك.

ما رواه صاحب المغني : قال عمران : تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل فيه القرآن ولم ينهنا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينسخها شيء فقال فيها رجل برأيه ما شاء متفق عليه ، وقال سعد بن أبي وقاص فعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني المتعة وهذا يومئذ كافر بالعرش يعني الذي نهى عنها والعرش بيوت مكة ، وقال أحمد حين ذكر له حديث أبي ذر : أفيقول بهذا أحد؟ المتعة في كتاب الله وقد أجمع المسلمون على جوازها^٣،
وعنه أيضاً: نزلت آية المتعة في كتاب الله تبارك وتعالى ، وعلما بها مع رسول الله (ص) فلم تنزل آية تنسخها ولم ينهى عنها النبي (ص) حتى مات^٤.

عن أبي نضرة عن جابر رضي الله عنه قال . قلت : إن ابن الزبير ينهى عن المتعة وإن ابن عباس يأمر به قال : على يدي جرى الحديث تمتعنا مع رسول الله صلى الله ، وأبي بكر _ الحديث _ وقال مازلنا نتمتع بالنساء حتى نهى عنها عمر^٥.

أخبرنا ابن جريح قال عطاء : قدم جابر بن عبد الله معتمرا فجننا منزله فسأله القوم عن أشياء ثم ذكروا المتعة ، فقال : نعم استمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأبي بكر وعمر^٦
وعن أبي حمزة بالجيم قال: (تمتعت فنهاني ناس عن ذلك فسألت ابن عباس فأمرني بها فرأيت في المنام كأن رجلا يقول لي حج مبرور وعمرة منقولة فأخبرت ابن عباس فقال سنة النبي صلى الله عليه وسلم)^٧.

1- الكليني

2- أخبار مكة ٣ / ١٤

3- عبد الله بن قدامة: ٣ / ٢٢٧

4- ظ: أحمد بن حنبل ،

مسند أحمد ٤ / ٤٣٦ طب

5- ظ: الشيخ المفيد، خلاصة الإجاز / ٣١

6- المحقق الأردبيلي ، زبدة البيان / ١٥٥

7- ظ: النووي المجموع ٧ / ١٥٦

وما رواه سعيد بن المسيب قال: (اختلف على وعثمان وهما بعسفان فكان عثمان ينهي عن المتعة أو العمرة فقال على ما تريد الا أن تنهي عن أمر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عثمان دعنا منك فقال إني لا أستطيع أن أدعك فلما رأى على ذلك أهل بهما جميعاً).^١

قال البيهقي (ت ٤٥٨ هـ): عمارة بن غزية ثنا الربيع بن سبرة ان أباه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام فتح مكة فأقام بها خمسا وثلاثين بين ليلة ويوم قال فأذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في متعة النساء فخرجت انا ورجل من قومي ولى عليه فضل في الجمال وهو قريب من الدمامة مع كل واحد منا برد اما بردى فخلق واما برد ابن عمى فبرد جديد غض حتى إذا كنا بأسفل مكة أو بأعلاها فتلقنا فتاة مثل البكرة العننطة فلنا هل لك ان يستمتع منك أحدنا قالت وما تبذلان قال فنشر كل منا بردة فجعلت تنظر إلى الرجلين فإذا رآها صاحبي تنظر إلى عطفها وقال إن برد هذا خلق مح وبردى هذا جديد غض فتقول وبرد هذا لا بأس به ثلاث مرات أو مرتين ثم استمتعت منها.^٢

ما ذكره الطيالسي ، عن مسلم القرشي قال : دخلنا على أسماء بنت أبي بكر فسألناها عن متعة النساء ، فقالت : فعلناها على عهد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).^٣

ما ذكره الميرزا النوري : وأخبرني أبو الزبير ، أنه سمع أبا واقد وهو يقول : قسم النبي (صلى الله عليه وآله) بيننا غنما ، فأصابنتي شاتان فاستمتعت بهما . وقال هشام بن يوسف : أخبرني ابن جريح : قال أبو الزبير [قال] : سمعت طاووسا يقول : إن ابن فلان يقول : إن ابن عباس يفتني بالزنى ، فبلغ ابن عباس ، فعدد ابن عباس رجالا كانوا من المتعة ، فلم أذكر ممن عدد منهم غير معبد بن أمية^٤

وما ينقله عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه : وقال أبو الزبير : وسمعت جابر بن عبد الله يقول : استمتع معاوية ابن أبي سفيان مقدمه من الطائف على ثقيف ، بمولاة ابن الحضرمي يقال لها معاينة ، قال جابر : ثم أدركت معاينة خلافة معاوية حية ، فكان معاوية يرسل إليها بجائزة في كل عام حتى ماتت .^٥

ما ذكره صاحب المصنف : عن طاووس عن ابن عباس قال : لم يرع عمر أمير المؤمنين إلا أم أراكة قد خرجت حبلى فسألها عمر عن حملها فقالت **إستمع بي سلمة** بن أمية بن خلف فلما أنكر صفوان على ابن عباس بعض ما يقول في ذلك قال فسل عمك هل استمتع^٦ .

والذي يبدو من هذا كله أن المتعة كانت رائجة ، إذ لم يبق احد من الصحابة من لم يتمتع ، وهذا ما تبين من خلال مطاوي البحث .

1- المصدر نفسه ١٥٦/٧

2- ظ: أحمد بن الحين ، السنن الكبرى ٢٠٢ / ٧

3- ظ: أبو داود الطيالسي، مسند أبي داود / ٢٢٧

4- ظ: مستدرک الوسائل ، ١٤ / ٤٨٠

5- ظ: عبد الرزاق الصنعاني ٤٩٩ / ٧

6- أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ٤٩٨ / ٧

الخاتمة ونتائج البحث :

بعد هذه الجولة في رحاب سنة من سنن النبي (ص) والتي أكد عليها القرآن الكريم في آياته المباركات ، وجدنا أن متعة البحث تكمن في الوقوف على حقيقة ما يدل صراحة على ورود موضوع المتعة في الذكر الحكيم والسنة المطهرة ، والذي تناولته أغلب المصادر الإسلامية، من كتب التفسير الى الكتب الحديثية وكذلك كتب السيرة.

من أبرز النتائج التي تمخض عنها البحث

- ١- أن موضوع المتعة أو الزواج المؤقت ، موضوع دل عليه القرآن الكريم في صريح آياته التي أعترف بدلالاتها على موضوع المتعة كافة فرق المسلمين .
- ٢- ورود الكم الهائل من الأحاديث النبوية الشريفة في التأكيد على هذه السنة المباركة ، بل التأكيد والحث على إحيائها ، بوصفها سنة مورست في زمن النبي وبعلم منه (ص).
- ٣- سيرة الصحابة الكرام التي أثبتت مشروعية هذا الموضوع، إذ أن أغلب الصحابة قد مارسها ولم يأت منع من الرسول الأكرم (ص).
- ٤- أن موضوع المتعة من الموضوعات الفقهية إذ تناوله فقهاء المسلمين بالأدلة المؤكدة على إثباته كأحد الأحكام الشرعية.

*القرآن الكريم

- ١- ابن ادريس الحلبي(ت٥٩٨هـ)، المنتخب من تفسير القرآن ، تح، السيد مهدي الرجائي، ط١، ١٤٠٩هـ، قم.
- ٢- ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) جامع البيان عن تفسير القرآن ، تح، خليل الحسن، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- ٣- إسبن أبي حاتم الرازي(٣٢٧هـ) ، تفسير القرآن العظيم ، تح، أسعد محمد الطيب، ط دار الفكر (دت).
- ٤- أبوبكر محمد بن علي الرازي(ت٣٧٠هـ) ، تح ، عبد السلام محمد علي شاهين، ط١ دار الكتب ، بيروت- لبنان.
- ٥- الشوكاني(ت١٢٥٥هـ)، فتح القدير، ط عالم الكتاب (د ت).
- ٧- الشيخ المفيد، خلاصة الإيجاز، تح، علي أكبر زماني ، ط٢ دار المفيد، بيروت- لبنان، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- ٨- سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تح، سعيد محمد اللحام ، ط١ دار الطباعة ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ٩- مسلم(ت٢٦١٥هـ) ، صحيح مسلم ، ط دار الفكر ، بيروت - لبنان.
- ١٠- عبد الله بن قدامة(ت ٦٣٠هـ) ، ط دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان .
- ١١- السبجاني ، الإعتصام بالكتاب والسنة، ط مؤسسة الإمام الصادق ، قم ، (د ت).
- ١٢- الشيخ المفيد(ت ٤١٣هـ) ، تفسير القرآن الكريم ، تح، محمد علي أيازي، ط١ مؤسسة بوستان، ١٤٢٤هـ ، قم.
- ١٣- الأزهرري ، أبو منصور محمد بن أحمد (ت ٢٧٠) تهذيب اللغة، إشراف محمد عوض، ط١، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ١٤٢١هـ .
- ١٤- الشيخ الطوسي(ت٤٦٠هـ) ، التبيين في تفسير القرآن، تح، أحمد صدوق، ط١، مكتب الإعلام الإسلامي ، ١٤٠٩هـ ، قم.

- ١٥- الطبرسي (٥٤٨ هـ) ط ١ مؤسسة النشر الإسلامي، قم.
- ١٦- قطب الدين الراوندي(ت ٥٧٣ هـ) ، فقه القرآن، تح، أحمد الحسيني، ط مكتبة المرعشي، ١٤٠٥ هـ..
- ١٧- ابن شهر آشوب(ت ٥٨٨ هـ) ، متشابه القرآن، ط ١٣٢٨ هـ ، طهران .
- ١٨- شرف الدين(١٣٧٧ هـ)، مسائل فقهية، ط ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م، سبهد ، طهران.
- ١٩- النووي(ت ٦٧٦ هـ) ، المجموع ، ط دار الفكر، بيروت- لبنان، (دت).
- ٢٠- أحمد بن الحسن البيهقي، (ت ٤٥٨ هـ) السنن الكبرى، ط دار الفكر ، بيروت لبنان. ٢١- سليمان ابن أبي داوود الطيالسي(ت ٢٠٤ هـ)، مسند ابن أبي داوود ، ط دار المعرفة، بيروت لبنان.
- ٢٢- الشيخ محمد تقي التستري(ت ١٤١٦ هـ) النجعة في شرح اللمعة، ط ١، ١٤٠٦ هـ ، كتاب فروشي صدوق، تهران، إيران .
- ٢٣- عبد الرزاق الصنعاني(ت ٢١١ هـ)، المصنف، تح، حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي.(دت).
- ٢٤- محمد بن عبد الرزاق الحصري ، تاج العروس ، ط دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان (د.ت)،
- ٢٥- أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، المجتبى من السنن تح ، عبد الفتاح أبو غدة، ط ٢ مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م .
- ٢٦- ابن سيدة ، المحكم والوسيط الأعظم، ط، المطبعة الأدبية ، القاهرة، (د.ت) .

